



بيان
وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة

يلقيه

الآنسة / سارة صالح الزومان
ملحق دبلوماسي

أمام
اللجنة الثالثة (الاجتماعية والانسانية والثقافية)
الدورة الثانية والسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة

البند (27): التنمية الاجتماعية:

- (أ) تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة
الاستثنائية الرابعة والشعرين
- (ب) التنمية الاجتماعية ، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية
في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة.

مقر الأمم المتحدة - نيويورك
الثلاثاء الموافق 3 أكتوبر 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،،،

يسر وفد بلادي وهو يتحدث ضمن هذا البند الهام، بند التنمية الاجتماعية، أن يتقدم لكم بالتهنئة على إنتخابكم رئيساً للجنة وأن يتقدم كذلك بالتهنئة للفريق العامل كما يتمنى لكم التوفيق في أعمال اللجنة الثالثة في الدورة الـ 72، وإننا على ثقة من أن بفضل خبرتكم وحكمتكم ستتمكن اللجنة من إنجاز أعمالها هذا العام على النحو المرجو منها.

كما يعرب وفد بلادي عن تأييده لما جاء في بيان ممثل جمهورية الإكوادور الموقر بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين.

السيد الرئيس،،،

لقد أطلع وفد بلادي على التقارير المقدمة من الأمين العام ضمن هذا البند ومنها التقرير المعنون " روابط تنمية الشباب بالتنمية المستدامة"، والذي يقدم تحليلاً للروابط وأوجه التكامل بين برنامج العمل العالمي للشباب وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، كما يستعرض التقرير المبادرات الإيجابية العديدة في هذا الصدد.

ونحن نشاطر الأمين العام الرأي بأن أهداف التنمية المستدامة أهداف متكاملة وغير قابلة للتجزئة وعالمية الطابع وتتنطبق على الجميع، ومن ثم فهي تنطبق جميعها على الشباب، ولا تتسم تنمية الشباب بأهمية حاسمة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 فحسب، بل للشباب دور هام في تحقيق إطار إنمائية

أخرى، من بينها خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية، وإعلان وبرنامج عمل اسطنبول.

ونؤكد ما جاء في تقرير الأمين العام بشأن أهمية تعزيز المؤسسات الحكومية للشباب، ونرحب بالإشارة إلى تجدد اهتمام بعض الدول ومن ضمنها دولة الكويت بتعزيز المشاركة المدنية والعمل التطوعي للشباب، وهو الأمر الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمشاركة الشباب في التنمية المستدامة على نطاقٍ أوسع، وقامت بلادي في هذا الصدد بإطلاق عدة مبادرات لتعزيز دور الشباب في العمل التطوعي كما قامت بوضع لائحة لتنظيم فرق العمل التطوعي ورسم الخطط والبرامج التدريبية اللازمة للمتطوعين ومتابعة أعمالهم بما يضمن الاستفادة من قدراتهم.

هذا وبالإضافة إلى إن هناك قانون جديد قيد الإصدار لتنظيم العمل التطوعي والفرق التطوعية وشارك في صياغة القانون مجاميع تطوعية من فئة الشباب.

السيد الرئيس،،،

في إطار "تعزيز التكامل الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي"، نؤكد التزام دولة الكويت الكامل ببنود الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومواصلة الجهود لدمجهم الشامل في المجتمع ضمن إطار رؤية الكويت بحلول عام 2035 نحو الأشخاص ذوي الإعاقة.

فقد حرصت بلادي على ضمان توفير الحماية والدعم لذوي الإعاقة وذلك بإنشاء هيئة ذات شخصية اعتبارية تسمى الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، كما توفر دولة الكويت كل السبل التي تحقق العيش الكريم للأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تقدم لهم العديد من الخدمات ومنها: الوقائية والطبية والتأهيلية والتربوية والثقافية والعلاج النفسي وخدمات أخرى. كما توفر لهم فرص التعليم والتدريب والتشغيل حسب إمكانياتهم.

وفي مجال جهود الدولة لرعاية المسنين، ومن منطلق ثقافة وقيم المجتمع الكويتي، فإن دولة الكويت تكفل عدة ضمانات للمسن مثل الحق في مخصص شهري يكفل له رعاية صحية لضمان معيشة لائقة له، كما تكفل حكومة بلادي توفير وتجهيز دور الرعاية وتزويدها بذوي الخبرة والاختصاص حيث تقوم الدولة بتوفير خدمات للرعاية الإيوائية والنهارية والمتنقلة والقانونية للمسنين. كما يُمنح المسن الأولوية في إنجاز معاملاته في الدولة، ويعفى من كافة الرسوم مقابل الخدمات العامة.

السيد الرئيس،،،

في سياق تقرير الأمين العام بشأن **"تنفيذ أهداف السنة الدولية للأسرة وما بعدها"**، والذي يشير إلى أن أهداف السنة الدولية للأسرة مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بأهداف التنمية المستدامة وخاصة الأهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر والجوع وضمان حياة صحية للجميع، تؤكد بلادي التزامها بحماية ورعاية الأسرة وفقاً لما جاء في دستور دولة الكويت، الذي يعتبر الأسرة أساس المجتمع.

ومن هذا المنطلق، حرصت بلادي على تقديم الدعم المادي والمعنوي اللازم للأسرة، وذلك من خلال إصدار قانون المساعدات العامة لسنة 2015 والذي يتضمن تقديم الدعم المادي للأسر المحتاجة والفئات المستضعفة خاصة أسر المطلقات وربات البيوت وأسرة المساجين والأرامل، مما يحافظ على كيان الأسرة ويساعد على تمكينها مادياً.

كما قامت بلادي بإنشاء وتنظيم مراكز تسوية المنازعات الأسرية وحماية أفراد الأسرة من العنف والإيذاء في كل محافظة، ويلحق المركز بمحكمة الأسرة ويتولى تسوية المنازعات الأسرية وإبداء النصح والإرشاد لذوي الشأن وحماية أفراد الأسرة من العنف والإيذاء الذي يقع من أحدهم على الآخرين، وإيجاد الحلول المناسبة لهم، والتنسيق مع الجهات المعنية بإعادة النظر في بعض القوانين أو التشريعات ذات الصلة بحقوق (المتعرضين للعنف) بما يحفظ كرامتهم الإنسانية، والعمل على تعزيز الثقة لدى الطفل المُعنف ومعالجة ما يحدثه العنف الأسري من تفكك أسري.

السيد الرئيس ،،

وفي الختام، أود أن أؤكد على أن دولة الكويت لن تدخر جهداً في تعزيز الجهود المبذولة للإرتقاء بالتنمية الاجتماعية. كما تدعو الى أهمية تضافر الجهود المشتركة، وتقاسم المسؤوليات وتبادل الخبرات كمجتمع دولي لتحسين رفاه شعوب العالم ونوعية حياتهم وفقاً لما جاء في أهداف التنمية المستدامة.

وشكراً السيد الرئيس ،،